التعليل النحوي في الحروف في كتاب النكت للأعلم الشَّنتمري

دراسة بعض المسائل " أنموذجاً "

طالب الدّكتوراه : مصطفى ابراهيم ابراهيم

إشراف : الأستاذ الدكتور عصام الكوسى

كلية الآداب – جامعة البعث

الملخص :

تكمن أهمية البحث في أنّه يدرس مسائل في التعليل النحوي من كتاب النكت ، وهو أحد أبرز شروح كتاب سيبويه للأعلم الشَّنتمري الأندلسي في القرن الخامس الهجري حيث يسلط البحث الضوء على منهجية الأعلم في تعليلاته النحوية من خلال دراسة أنموذج من المسائل التي علّلها الأعلم ، ولا سيّما أن التعليل ركن مهمّ من أركان القياس ، والقياس واحد من أصول النحو العربي .

الكلمات المفتاحية :

البحث – التعليل – النكت – المسائل – القياس .

Summary :

The importance of the research lies in the fact that it studies issues in grammatical reasoning from the book of jokes, Which is one of the most prominent explanations of Sibawayh,s book by Al-Alam Al-Shinmari Al-Andalus in the fifth century AH . This research highlights on the me thodolgy of Al- Alam in his syantx reasoning by the study of amodel of issues that Al-Alam explained reasoning is an important pillar of measurement and analogy is one of the foundations of Arabic grammar .

Key words :

Research – Reasoning – Jokes – Problems –Measurement .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان القيمة العلمية للأعلم الشّنتمري من خلال الوقوف على تعليلاته النحوية في الحروف في كتابه الموسوم بالنكت ، ولا سيّما أنّ كتابه المذكور يعجّ بالتعليلات النحوية ، فلا نكاد نرى مسألة دون تعليل .

أقسام البحث :

ينقسم البحث إلى تمهيد ، وستّ مسائل ، وخاتمة فيها ثبت بالنتائج التي توصل إليها البحث :

المسألة الأولى : علة وقوع " ربّ " صدراً ، وحروف الجر لا يقعن صدراً .

المسألة الثانية : علة كسر لام الإضافة .

المسألة الثالثة : علة فتح ما قبل حرف التّثنية .

المسألة الرابعة : علة استعمال الألف في التثنية دون الجمع .

المسألة الخامسة : علة زيادة التاء في " لات " .

المسألة السادسة : علة ملازمة الهاء لـ " أي " في المنادى .

المنهج المتبع في البحث :

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، وسيقف على المسائل المدروسة واصفاً إيّاها كما وردت عند الأعلم الشَّنتمري ، ثم يقوم بعرضِها وفق منهج يعتمده في كل المسائل التي يتناولها البحث ، كما يأتي :

– وضع عنوان للمسألة ، وعرضِها كما وردت عند الأعلم الشّنتمري .

– مناقشة المسألة بما أورده النّحاة حولها في كتبهم .

– محاولة الترجيح بين رأي الأعلم ، وبين آراء النحاة الذين تطرقوا لهذه المسائل

الدراسات السابقة :

لم أقف على دراسات تناولت موضوع البحث غير أنّ هناك رسالة ماجستير بعنوان : " الجهود النحوية عند الأعلم الشّنتمري تحصيل عين الذهب أنموذجاً " تناولت الباحثةُ في هذه الرسالة الجهود النّحويّة للأعلم الشّنتمري في كتابه المذكور ، وبحثاً بعنوان : " انتصار الشنتمري – في كتابه تحصيل عين الذّهب – لشواهد سيبويه " ذكر الباحثُ

فيه انتصار الشّنتَمري لسيبويه وترجيحه رأي سيبويه على رأي مخالفيه ، غير أنّ الباحثَين لم يتطرقا إلى قضيا في التّعليل النّحوي عند الأعلم الشّنتَمري .

تمهيد :

قبل الشروع في هذا البحث لابدّ من التّعريف بالمعنى اللغوي ، والاصطلاحي لمفردة (العلّة) وما جاء فيها من معانٍ متعددة ، حيث جاء في لسان العرب : " والعلّة المرض ، علّ يعلُّ واعتلّ ، أي : مَرض ، فهو عليل . وفيه أيضاً : " والعلة حدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه ، أو حاجته " .

وكذلك فقد جاءت في المصدر نفسه بمعنى السبب : " هذا عِلّةٌ لهذا ، أي : سببٌ " [1] .

وقد عرّفها الجرجاني بقوله : العِلَّة : لُغة : عبارة عن معنى يحلُّ بالمحل فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار ، ومنه يُسمَّى المرضُ عِلّة ؛ لأنّه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه ، عِلّة الشيء : ما يتوقّف عليه ذلك الشيء [2]

ولعلّ الذي يعنينا من هذه المعاني هو المعنى الأخير ، أي (السبب) إذ إنّه يتناسب مع المعنى الاصطلاحي للعلة .

التعليل اصطلاحاً :

قال الكفوي : والعلّة ما يثبت الحكم بها ، وكذا الدليل فإنّه طريق لمعرفة المدلول ، بسببه تحصل المعرفة وعلى حصول المعرفة ووقوع العلم به الاستدلال ، غير أنّ العلة تسمى سبباً ، وتسمى دليلاً مجازياً ، وكل فعل يثبت الحكم به بعد وجوده بأزمنة مقصوداً غير مستند فهو سبب قد صار علة كالتدبير والاستيلاء ، وقال بعضهم : كل علة جاز أن تسمى دلالة ؛ لأنّها تدل على الحكم [3]

ولا شكّ أنّ التّعليل النحوي من أسباب العلوم التي تعتمد على الاستقراء وله أثر في تثبيت وتقرير النظريات اللغوية ، فالتّعليل النحوي قديم قدم النحو ذاته ، إذ اهتمّ النحويون المتقدمون به اهتماماً كبيراً ،وقد استمر هذا الاهتمام إلى عصرنا الحالي ، ولعلّ عبد الله

[1] - لسان العرب ، 3/ 2741

[2] - التعريفات لعلي الجرجاني ، ص 129- 130

[3] - الكليات للكفوي ، ص621

بن إسحاق الحضرمي (ت117 هـ) أول مَن بدأ هذا الأمر حيث قال ابن سلام عنه :" عبد الله بن إسحاق الحضرمي كان أول مَن بعج النحو ،ومدّ القياس والعلل [4] .

ومن ثَمَّ فتح الخليل باب التعليل على مصرعيه إذ أورد الزجاجي: أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله(ت175) سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما علّلته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمت بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلّا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك ، فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أَلْيق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها [5]

ولقد جعل ابنُ السراج اعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علّة العلّة ، مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلّمت العرب ، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع [6]

أمّا الزجاجي(ت337هـ) ، فقد قسّم العلل إلى أنواع ثلاثة هي [7] :

1- علل تعليميّة ، 2- علل قياسيّة ، 3- علل جدليّة نظرية .

[4] - انظر طبقات فحول الشعراء ، ص 282 ، و طبقات النحويين واللغويين ص 31
[5] - الإيضاح في علل النحو ، ص76
[6] - الأصول في النحو لابن السراج ، 35 / 1
[7] - الإيضاح في علل النحو ، ص74

ويرى ابن جني (ت392هـ) أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين من علل المتفقهين ، وعلل ذلك بقوله : إنّهم إنّما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه " [8]

و حصر أبو عبد الحسين بن موسى الدّينوري علل النحو في كتابه " ثمار الصناعة " على ثلاثة وعشرين نوعاً ، وهي : علة سماع ، وعلّة تشبيه ، وعلّة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلّة تعويض ، وعلّة نظير ، وعلة نقيض ، وعلّة حمل على المعنى ، وعلّة مشاكلة ، وعلّة معادلة ، وعلّة قرب ومجاورة ، وعلّة وجوب ، وعلّة تغليب ، وعلّة اختصار ، وعلّة تخفيف ، وعلّة دلالة حال ، وعلة أصل، وعلّة تحليل ، وعلّة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلّة أَوْلَى [9] .

ثم زاد السيوطي علّة أخرى على علل الدّينوري هي : علّة جواز ، وذكر أنّ ابن مكتوم قد شرح هذه العلل في تذكرته ، فقال : قوله :

– علّة سماع مثل قولهم : (امرأة ثدياء) ، ولا يقال : (رجل أثدى) ليس لذلك علّة سوى السماع .

– وعلّة تشبيه مثل : إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

– وعلّة استغناء : كاستغنائهم (بترك) عين (ودع) .

– وعلة استثقال : كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة .

– وعلّة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع ،وكسر نون المثنى .

– وعلة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

– وعلة تعويض مثل : تعويضهم الميم في (اللّهم) من حرف النداء .

– وعلة نظير مثل : كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ، حملاً على الجر إذ هو نظيره .

– وعلة نقيض مثل : نصبهم النكرة بـ (لا) حملاً على نقيضها " إنّ " .

[8] - الخصائص لابن جني ، ص 1/48

[9] - ثمار الصناعة ، ص 135

– وعلّة حمل على المعنى مثل : ﴿ فمن جاءه موعظةٌ ﴾[10] ، ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ .

– وعلة مشاكلة مثل قوله: ﴿ سلاسلاً وأغلالاً ﴾ [11] .

– وعلة معادلة مثل : جرّهم مالا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ، ثمّ عادلوا بينهما ، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

– وعلة مجاورة مثل : الجر بالمجاورة في قولهم : (جحر ضبٍ خربٍ) وضم لام (الله) في (الحمدُ
لُلَّه) لمجاورتها الدال .

– وعلة وجوب : وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه .

– وعلّة جواز : ذلك ما ذكروه في تعليل (الإمالة) من الأسباب المعروفة فإنّ ذلك علّة لجواز (الإمالة) فيما أميل لا لوجوبها .

– وعلة تغليب مثل : ﴿ وكانت من القانتين ﴾ [12] .

– وعلة اختصار مثل : باب الترخيم و ﴿ ولم يكُ ﴾ [13]

– وعلة تخفيف : كالإدغام .

– وعلة أصل : كاستحواذ ، ويؤكرم ، وصرف ما لا ينصرف .

– وعلة أولى كقولهم : إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

– وعلة دلالة حال : كقول المستهل : (الهلال) ، أي هذا الهلال ، فحذف لدلالة الحال عليه .

– وعلّة إشعار : كقولهم في جمع (موسى : مُوسَوْن) ، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف .

– وعلة تضاد مثل : قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها : متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره ، لو تُلْغَ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

[10] - سورة البقرة ، الآية 275
[11] - سورة الإنسان ، الآية 4
[12] - سورة التحريم ، الآية 12
[13] - سورة مريم ، الآية 67

– قال ابن مكتوم : وأمّا علة التحليل : فقد اعتاص عليّ شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيء. [14]

ولم يسلم عمل النحويين في التّعليل النّحوي من الانتقاد حيث هاجمه عدد من المنتقدين ، أمثال ابن حزم الأندلسي (ت 456 هـ) الذي يرى أنّ عللهم كلّها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البيئية ، وإنّما الحق من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها ، وما عدا هذا فهو مع أنّه تحكم فاسد متناقض ، فهو أيضاً كذب ؛ لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستُثقِل فنُقِل إلى كذا شيء يعلم كلّ ذي حسن أنّه كذب لم يكن قط ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك " [15]

و ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) بقوله : وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع [16]. وكذلك فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث إذ يقول : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني ، والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِم رُفع ؟ فيقال : لأنّه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولِم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام . [17]

الأعلم الشَّنْتَمري

هو يوسف بن سليمان بن عيسى النّحوي ، ولد سنة عشر وأربعمائة ، ومات سنة ست وسبعين وأربعمائة يعرف بالأعلم من أهل شَنْتمريّة الغرب ، يكنى أبا الحجّاج ، أخذ عن ابن الإفليلي وطبقته ، وكان عالماً باللغة العربيّة ومعاني الأشعار ، حافظاً بجميعها ، كثير العناية بها حَسن الضبط لها ، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها . من كتبه " شرح الشعراء الستة ، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، وشرح ديوان طرفة بن العبد ، وشرح ديوان علقمة الفحل وتحصيل عين الذهب ، والنّكت على كتاب سيبويه .[18]

مسائل البحث :

---

[14] - الأقتراح للسيوطي ، ص 98- 100

[15] - نظرات في اللغة عند ابن حزم ، ص 45- 46

[16] - الرد على النحاة ، ص 70

[17] - المصدر السابق ، ص 127

[18] - انظر إنباه الرواة على أنباه النّحاة ، 4 / 65 – 66 ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، 2 / 356 ، والأعلام ، 8 / 233

1 – علة وقوع " ربّ " صدراً ، وحروف الجر لا يقعن صدراً .

قال الأعلم : فإنْ قلت: لِمَ وقعت " ربَّ " صدراً وهي من حروف الجر وحروف الجر لا يقعن صدراً ؟ فالجواب أنّ " ربَّ " ضارعت حرف النفي ، وهو " لا " التي تنفي الجنس ، ومضارعتُها لها إنّما تقلل ، والتقليل شبيه النفي فجُعلت صدراً كما جُعلت " لا " .[19]

مناقشة المسألة :

يعيد الأعلم العلّة في وقوع " ربّ " صدراً رغم أنّها من حروف الجر ، وحروف الجر لا يقعن صدراً إلى مضارعتها ل " لا " النافية في التقليل ، والتقليل شبيه النفي .

ولاشكّ أنّ حرف الجر " ربّ " ذُكر عند كثير من النحاة ، فذكروا فيه لغاتٍ بَلغت عند ابن مالك : عشر لغات : أربع بتشديد الباء ، وست بتخفيفها [20] ، وعند المرادي : سبع عشرة لغة ، وهي : " رُبّ " بضم الراء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء ، وتشديدها مفتوحة ، فهذه أربع ، و " ربتّ " بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة ، " وربتَ " بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة ، و" رُبْ " بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء ، و " رُبُ " بضم الراء والباء معاً ، مشدّدة ، ومخففة ، " رُبّتا " [21] .

وقد اختلف النحاة في حرفيّتها واسميتها ، فهي حرف عند البصريين ، واسم عند الكوفيين ، و قد وافقهم على ذلك ابن الطّراوة [22] . و حرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية ، ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمّى غير مفهومٍ جنسه بلفظها ، واختلف النحويون كذلك في معنى " رُبّ " ولهم فيها أقوال الأول : أنّها للتقليل ، وهو مذهب أكثر النحويين ، والثاني : أنّها للتكثير ، والثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير فهي من الأضداد وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب " الحروف " ، والرابع أنّها أكثر ما تكون للتقليل ، والخامس : أنّها أكثر ما تكون للتكثير والتقليل بها نادر ، وهو اختيار ابن مالك ، والسادس : أنّها حرف إثبات ، لم يوضع لتقليل ولا تكثير بل ذلك مستفاد من السياق ، والسابع : أنّها للتكثير في موضع المباهاة ، ولقد رجّح المرادي من هذه الأقوال

---

[19] - النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 179/1

[20] - شرح التسهيل ، 3/ 175

[21] - الجنى الداني ، ص 447/ 448

[22] - همع الهوامع ، 4/ 173 ، و البسيط في شرح جمل الزجاجي ص860 ، والمقاصد الشافية للشاطبي 3/ 576

ما ذهب إليه الجمهور : أنها حرف تقليل ، والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل وفي مواضع ظاهرها التكثير ،وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل فتعين أن تكون حرف تقليل ؛ لأنّ ذلك هو المطّرد فيها [23]

أمّا عن تصدّر " ربّ " فقد قال السيرافي : فإن قال قائل لِمَ وقعت ربّ في صدر الكلام وهي من حروف الجر ، وحروف الجر لا يقعن صدراً لأنّهن يوصلن الأفعال إلى ما بعدهن ؟ فالجواب في ذلك وبالله التوفيق ، أنّ ربّ قد ضارعت حرف النفي وهي " لا " التي تنفي الجنس ومضارعتها إيّاها أنّها تقلل ، والتقليل يشبه النفي فجعلت صدراً كما جعلت (لا) صدراً . ومما يدل على أنّ التقليل يشبه النفي أنّهم قد يستعملون التقليل في معنى النفي البتة، من ذلك قولهم: " قل من يقول ذلك إلّا زيد " وأقل رجل يفعل ذلك إلّا زيد " يريدون لا يقولون ذلك ولا يفعل ذلك إلّا زيد [24]

وكذلك قال صاحب رصف المباني : ومنها : أنّ لها أبداً صدر الكلام ، نحو : ربّ رجلٍ لقيته ، وإنّما ذلك ؛ لأنّها نقيضة " كم " الخبرية في التكثير ، وإنّما لزمت " كم " الخبرية الصدر؛ لأنّها تشبه الاستفهامية في اللفظ ، فتقول : كم رجلٍ ضربت ، كما تقول في الاستفهامية : كم رجلاً ضربت ، ولمّا ناقضت " كم " الخبرية " ربّ " فبُنيتْ ؛ لأنّها للتقليل وهي للتكثير ، جُعِلت " ربّ" مثلها في لزوم الصدر والعرب تحمل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير ، كحملهم " لا " النافية للجنس في نصبها بعدها على " إنّ " التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى ، فهذا في النقض ، وفي النظير حملهم " كم " الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر . [25]

وممّن ذكر هذه المسألة ابن السراج بقوله : ربّ : حرف جر ، وكان حقُّه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررت برجل ، وذهبت إلى غلام لك ، ولكنّه لما كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلّا في نكرة فصار مقابلاً " لكم " إذا كانت خبراً ، فجعل له صدر الكلام كما جعل " لكم " [26]

---

[23] - انظر الجنى الداني ص447 ، و شرح التسهيل 3 / 175

[24] - شرح كتاب سيبويه للسيرافي 72/1

[25] - رصف المباني ، ص 215

[26] - الأصول ، 416 / 1

و أبو علي الفارسي عدّ أنّ " كم " تشارك " ربّ " في أنّهما يقعان صدراً وأنهما لا يدخلان إلا على نكرة [27]

والباقولي في شرح اللمع يذكر ذلك بقوله : وتلزم " رب " صدر الكلام ، ولا يجوز تقديم ما عمل فيه عليه ، لأنّه يشبه حرف النفي لما يتضمنه من التقليل [28]

وقال المرادي : من خصائص " ربّ " أنها يلزم تصديرها ، فلا تتعلق إلّا بما تأخر عنها ، كقولك : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ فموضع المجرور بها نصب ، كما يكون موضع المجرور في قولك : بزيدٍ مررتُ ، وإنّما وجب تصديرها ؛ لأنّ التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه ما في حيزه [29]

وذكر الشاطبي أنّ السبب في علة تصدرها هو مضارعتها لحروف النفي ؛ لأنّ التقليل تقريبٌ من النفي ، ولذلك تستعمل " قلّ " في النفي ، فتقول : قلّما يقوم زيدٌ ، بمعنى : ما يقوم زيدٌ [30]

أمّا ابن الأنباري فقد ذكر : أنّ " ربّ " معناها التقليل ، وتقع صدراً في الكلام بخلاف حروف الجر ، وأنّ العلّة في تصدرها الكلام هي دلالتها على التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، وبهذا فهي تشبه حروف النفي ، وحروف النفي لها صدر الكلام [31]

وقد اعترض أبو حيان على حججهم بقوله : أمّا قولُهم : إنّها جرت مجرى حرف النفي لكونها لا تقع إلّا صدراً ، فليس بصحيح ، قد وقعت خبراً ل " إنّ " و خبراً ل " أَنْ " المخففة من الثقيلة قال الشاعر [32] :

أماويّ إنّي ربَّ واحدِ أمّهِ أخذتُ ، فلا قتلٌ لديَّ ولا أسرُ

وقال الآخر [33] :

تيقنْتُ أنْ رُبَّ امرئٍ ، خِيلَ خائناً أمين ، وخوّانِ يُخالُ أمينا

---

[27] - انظر التعليقة على كتاب سيبويه ، 1/ 300
[28] - شرح اللمع في النحو ، ص 232
[29] - الجنى الداني ، ص 453
[30] - المقاصد الشافية للشاطبي ، 577/3
[31] - انظر أسرار العربية ، ص 262
[32] - ديوان حاتم الطائي ، ص 24
[33] - البيت موجود في شرح التسهيل ، 2/ 42 .

وأمّا قولُهم : إنّه لا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم المجرور فهو تفريع على أنّ ل " ربَّ " ما تتعلّق به ، وهو شيء مختلف فيه . [34]

خلاصة القول في هذه المسألة أنّ النّحاة أجمعوا على وجوب تصدّرها في أول الكلام ، وعللوا ذلك بدلالتها على التقليل و بمضارعتها حرف النفي ، وحرف النفي له الصدارة ، وهي العلة ذاتها التي ذكرها الشّنتمري في سبب تصدرها ، وقد اعترض أبو حيان على ما احتجوا به لصدارتها واستدلّ على ذلك بوقوعها خبراً في شعر العرب وهذا الاحتجاج صحيح ، غير أنّه عندما ذكر قولهم فيها عكس عبارتهم فجعل مجيئها صدراً هو سبب لجريها مجرى حرف النفي ، في حين أنّ عبارتهم جعلت مضارعتها لحرف النفي هو علّة لتصدرها .

2– علة كسر لام الإضافة .

قال الأعلم : فإنْ قلت : لِمَ كسروا لام الإضافة ، وهي قد تكون في غير الجر ؟

فإنّما فُعل ذلك للفرق بينها وبين لام التّأكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه وهو مع الاسم الظاهر ، فإذا وقعت على المضمر رجعت إلى أصلها [35]

مناقشة المسألة :

ردّ الأعلم العلة في كسر لام الإضافة إلى التفريق بينها وبين لام التأكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه ، وهو مع الاسم الظاهر .

إنّ اللام المفردة تقسم إلى أقسامٍ ثلاثة : عاملة للجر، وعاملة للجزم ، وغير عاملة ، فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: لِزيد ، ولِعمرو، إلّا مع المستغاث المباشر ل يا ، فمفتوحة نحو" يا لَلهِ " وأمّا قراءة بعضهم " الحمدُ لُلّه " بضمها ، فهو عارض للاتباع ، ومفتوحة مع كل مُضْمر نحو لَنا ، ولَكُمْ ، ولَهُم ، إلّا مع ياء المتكلم فمكسورة [36]

و ذُكرت علة الكسر في هذه اللام عند عدد من النحويين ، منهم :

المبرِّد بقوله : فأمّا قولنا : فتحت على الأصل فلأنّ أصلَ هذه اللام الفتح ، تقول : هذا لَه ، وهذا لَك ، وإنّما كسرت مع الظاهر فِراراً من اللبس ؛ لأنّك لو قلت : إنّك لِهذا وأنت

[34] - التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، 11 / 288

[35] - النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 1/ 183

[36]- انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 1/ 225 .

تريد : لَهذا ، لم يدرِ السامع أتريد لام المِلك أم اللام التي للتوكيد ؟ ، وكان يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع : إنّ هذا لَزيد ، إنّ هذا لِزيد لم يدرِ السامع أتريد : أنّ هذا زيد أم هذا له ؟ فلذلك كُسرت اللام [37]

وابن السراج الذي رأى وجوب فتحها ؛ لأنّ أصل اللام الخافضة إنّما كان الفتح فكُسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد وذلك ؛ لأنّك تقول : إنّ هذا لزيد ، إذا أردت : إنّ هذا زيد ، فاللام هنا مؤكدة ، وتقول : إنّ هذا لِزيد ، إذا أردت أنّه في ملكه . ولو فتحت لالتبسا ، فإن وقعت اللام على مضمر فتحتها على أصلها ، فقلت : إنّ هذا لَك ، وإنّ هذا لَأنت ؛ لأنّه ليس هنا لَبس [38]

والزجاجي كذلك ممّن تطرّق إلى ذكر العلة في فتح اللام مع المضمر وكسرها مع الظاهر بقوله : فَتحتَ اللّام الخافضة مع المضمر على أصلها ، وكُسرتَ مع الظاهر فَرقاً بينها وبين لام التوكيد ؛ لأنّك لو فتحتها مع الظاهر أشبهتْ لامَ التوكيد [39]

و المالقي رأى أنّ اللام المذكورة في هذا الباب قد تخرج إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل ، فتُكسر مع نوعين : مع الاسم والفعل ، أمّا كسرها مع الاسم ففي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر ، نحو : " هذا المال لِزيدٍ " والذي في حكمه ، نحو قوله تعالى : " وإنْ كان مكرُهم لِتزول منه الجبال " [40] ؛ لأنّ المعنى : لزوال الجبال منه ، وكذلك المبهمات نحو : المال لِهذا ، أو الموصولات نحو : لِمَنْ ولِما ؛ لأنّها في حكم الظاهر، وإنّما كُسرت تشبيهاً بعملها كالباء . وفتحت في غير ذلك من المضمرات على الأصل ، وفُرّق بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً : هذا لموسى وهذا لهذا وهذا لِمنْ يكرمُك فلا يُعلم المعنى لو فُتحت ، وأمّا عن كسرها في الفعل فقد رأى المالقي أنّ الأصل أن تكون فيه مفتوحة للعلة المذكورة فيها مع الاسم ، و أنّها كُسِرت مع هذا الفعل ، لأنّه مجزوم ، والجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، وحَمْلُ النظير على النظير والنقيض على النقيض

[37] - المقتضب ، 4/ 254
[38] - الأصول في النحو ، 351/1
[39] - كتاب اللامات للزجاجي ، ص99
[40] - سورة إبراهيم ، الآية 46

معلومٌ في مواضع من كلامهم، وكذلك تُكسر في الأفعال مع المضارع المنصوب ؛ لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر ، نحو : جئت لِتقوم ، فحكمه في ذلك حكم الظاهر[41] وابن يعيش في شرح المفصل يرى : أنّ أصل هذه اللام أنْ تكون مفتوحة مع المُظهر ؛ لأنّها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه إذ لا يمكن الابتداء به ساكنا فحُرك بالفتح ،لأنّه أخف الحركات وبه يحصل الغرض ولم يكن بنا حاجة إلى تكلّف ما هو أثقل منه وإنّما كُسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء ألا تُراك تقول : إنّ هذا لَزيدٌ إذا أردت أنّه هو ، وإنّ هذا لِزيدٍ إذا أردت أنّه يملكه فإنْ قيل الإعراب يفصل بينهما إذ بخفض ما بعد لام الملك يُعلم أنّه مملوك وبرفع ما بعد لام التأكيد يُعلم أنّه هو ، قيل الإعراب لا اعتداد بفصله فإنّه قد يزول في الوقف فيبقى الإلباس إلى حين الوصل فأرادوا الفصل بينهما في جميع الأحوال مع أنّ في الأسماء ما هو غير معرب وفيها ما هو معرب غير أنّه يتعذّر ظهور الإعراب في لامه لاعتلاله ، وذلك قولك أنّ زيداً لهذا فهذا مبني لا إعراب فيه فلولا كسر اللام وفتحها لما عرف الغرض[42]

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد ذكر أنّ المشهور في حركتها الكسر إلّا مع المضمر غير الياء ، فالفتح عند أكثر العرب ، نحو : لَنا ، وَلَكَ ، ولَهُ ، وَلَها ، غير أنّ خزاعة تكسر مع المضمر ، كالمظهر إلّا مع الياء ، فاتفقوا على الكسر نحو : لِيَ ، وتفتح مع المستغاث به غير المعطوف على غيره .[43]

خلاصة القول في هذه المسألة أنّ الأعلم قد وافق النحويين في أنّ العلة في كسر النحويين اللام إنّما هو للفرق بينها وبين لام التّأكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه مع الاسم الظاهر، فإذا وقعت على المضمر رجعت إلى أصلها وهو الفتح .

3- علة فتح ما قبل حرف التّثنية .

قال الأعلم : ووجب أن يكون ما قبل هذه الحروف في التّثنية مفتوحاً من قِبل أنّ حرف التّثنية لمّا أضيف إلى الواحد أشبه علامة التّأنيث ، وهي يُفتح ما قبلها ، ففتح ما قبل حرف التثنية لهذه المشابهة ، ووجه آخر : وهو أنّ بعض علامات التثنية ألف لازمة لها

[41] - رصف المباني ص 275- 276 -277

[42] - شرح المفصل ، 26/ 8

[43] - ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، 1706

، والألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل غيرها لئلا تختلف من غير علة تضطر إلى المخالفة ، ثمّ غيّروا في الجمع الحركات التي قبل هذه الحروف لئلا يقع لبس غير أنّهم لمّا فعلوا ذلك وقع الفرق بين التثنية والجمع في المرفوع والمجرور .[44]

مناقشة المسألة :

لاشك أنّ بعض النحاة قد تطرّق إلى علّة فتح الحرف الذي يسبق حرف التثنية من هؤلاء : الأعلم الشَّنتمري الذي ردّ العلّة في ذلك إلى علّة الشبه بين حرف التثنية عند إضافته للواحد وبين علامة التأنيث، وعلامة التأنيث يُفتح ما قبلها ، وأورد وجهاً آخر في علة الفتح هو أنّ بعض علامات التثنية ألف لازمة لها ، والألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل غيرها لئلا تختلف من غير علّة تضطر إلى المخالفة ، ثمّ غيّروا الحركات التي قبل هذه الحروف في الجمع لئلا يقع لبس .

ومنهم ابن الأنباري الذي رأى أنّ علّة فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع راجع لثلاثة أوجه:

الوجه الأول : أنّ التثنية أكثر من الجمع ، ولمّا كانت التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقل ، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح ، والأقل الحركة الثقيلة وهي الكسرة .

الوجه الثاني : أنّ حرف التثنية لمّا زيد على الواحد للدلالة على التثنية ، أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث ، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها ، وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع ؛ لأنّها قبل الجمع .

والوجه الثالث : أنّ بعض علامات التثنية الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف ، إذ لا علّة ههنا توجب المخالفة .[45]

أمّا الشّاطبي فقد فسّر ما اشترطه ابن مالك من كون الياء " بعد فتحٍ قد أُلِف " بالتحرُّز من أن تكون بعد كسرٍ ؛ لأنّ ذلك يجعله ملتبساً بالجمع ، فجعلت الفتحةُ في المثنى قبل الياء فرقاً بينهما وبين ياء الجمع ، وذكر أنّ هذا تعليل طائفة من النحويين ، وأنّ ابن

[44] - النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 1 / 186 – 187 .
[45] - أسرار العربية ، ص 54 .

مالك قد قيّد الفتح بأنّه قد أُلِفَ من حيث كان مألوفاً في الرفع ؛ لأنّ الألف تطلب بفتح ما قبلها أبداً فلمّا جاءت الياء في موضعها تُرك ما قبل ذلك على فتحه [46].

والرضي كذلك قد ذكر أنّه تُرك فتح ما قبل الياء في المثنى إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى مع عدم استثقالها ، وأمّا الضم قبل ياء الجمع فقُلب كسراً لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت، والتباسِ الرفع بغيره ، وبطلانِ السعي لو قلبت الياءُ لضمة ما قبلها واواً ، مع أنّ تغيّر الحركة أولى من تغيّر الحرف ، فارتفع التباسُ المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إن حُذف نوناهما بالإضافة [47]

خلاصة القول في هذه المسألة أنّ القليل من النحويين قد تعرّضوا لهذه المسألة منهم الأعلم الذي اتفق معهم فيما اعتلّ به لفتح ما قبل حرف التثنية .

4- علة استعمال الألف في التثنية دون الجمع .

قال الأعلم : فاستعملوا الألف في التثنية دون الجمع ؛ لأنّ ما قبل حرف التثنية مفتوح مشاكل للألف ، واستعملوه في المرفوع دون المجرور ؛ لأنّ المجرور قد ألحقوا به المنصوب ، فلو استعملوها فيه لَلَحقَ به المنصوب ، فكان يعود المنصوب بالألف وقد أزيلت علامته بالألف لِما ذكرت لك .[48]

مناقشة المسألة :

يرد الأعلم استعمال الألف في التثنية دون الجمع إلى أنّ ما قبل حرف التثنية مفتوح ، وهو مشاكل للألف ، وأنّهم استعملوه في المرفوع دون المجرور ؛ لأنّ المجرور قد ألحقوا به المنصوب فلوا أنّهم استعملوها فيه لَلَحق به المنصوب ، ولقد تطرّق إلى هذه المسألة نحاةٌ عدّةٌ منهم ابن جني بقوله : فإن قال قائل : فما بالهم ثنوا بالألف وجمعوا بالواو وهلّا عكسوا الأمر ، فالجواب : إنّ التثنية أكثر من الجمع بالواو ألا ترى أنّ جميع ما يجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحيحة ؛ لأنّ لفظ واحدها موجود وإنّما زيد عليه حرف التثنية ، وليس كل ما يجوز جمعه يجمع بالواو ألا ترى أنّ عامة المؤنث وما لا يعقل لا

[46] - المقاصد الشافية ، 173/1

[47] - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، 1/ 79 .

[48]- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 1 / 186 - 187

يجمع بالواو، وإنّما يجمع بغير واو إمّا بالألف والتاء وإمّا مكسرا على أنّ ما يجمع بالواو قد يجوز تكسيره نحو: زيود في زيد ، وفي قيس أقياس وقيوس .

فالتثنية إذن أصح من الجمع ؛ لأنّها لا تخطئ لفظ الواحد أبدا فلما شاعت فيمن عقل وفيما لا يعقل وفي المذكر والمؤنث ، وكان الجمع الصحيح إنّما هو لضرب واحد من الأسماء كانت التثنية أوسع من الجمع فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة ، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفّون فاعرف ذلك . قال أبو علي : ولمّا كان الجمع أقوى من التثنية؛ لأنّه يقع على أعداد مختلفة وكان ذلك أعم تصرفاً من التثنية التي تقع لضرب واحد من العدد لا تجاوزه ، وهو اثنان جعلوا الواو التي هي أقوى من الألف في الجمع الذي هو أقوى من التثنية [49]

وابن الأنباري بقوله : فإن قيل : فلِمَ خصّوا التثنية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو ، وأشركوا بينهما في الجر والنصب ، قيل : إنّما خصّوا التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، لأنّ التثنية أكثر من الجمع ؛ لأنّها تدخل على مَن يعقل وعلى مالا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنباتات بخلاف الجمع السالم ، فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصةً ، فلمّا كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقل ، ليعادلوا بين التثنية بين والجمع [50].

و قال الرضي : وإنّما أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ؛ لأنّ الحركات استوفتها الآحادُ ، مع أنّ في آخرهما ما يصلح ؛ لأنْ يكون إعراباً من حروف المد ، ومن ثم أعرب المكسّر وجمع المؤنث السالم بالحركات ، وإنّما أعربا هذا الإعراب المعين ؛ لأنّ الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية ، وكذا الواو في الجمع علامةٌ للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلةِ عدد المثنى ، والواو بثقَله لكثرة عدد الجمع ، وهذا حكم مطّرد في جميع المثنى والمجموع ، نحو : ضربا وضربوا ، وأنتما (أنتمو) وهما (وهمو) و كما (كمو) . [51]

[49] - علل التثنية ، ص9
[50] - أسرار العربية ، ص49
[51] - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، 1/ 78- 79

خلاصة القول في هذه المسألة : أنّ النحاة الذين علّلوها لم يتفقوا على رأي واحد ، وأنّ الأعلم لم يتبع بتعليله أيّاً من النحاة الذين علّلوا هذه المسألة قبله إذ ذهب في تعليله لها إلى أنّ استعمال الألف في التثنية دون الجمع راجع لعلّة المشاكلة بين حرف التثنية والحرف المفتوح قبله ، أمّا ابن جنّي وابن الأنباري فجعلا العلّة في ذلك الكثرة والعموم إذ التثنية أعم وأكثر من الجمع ولهذا السبب جعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة ، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون ، و خالفهم بهذا التعليل الفارسي والرضي حيث جعلا الواو للجمع والألف للتثنية ؛ لأنّ الجمع أقوى وأعم من التثنية .

5- علة زيادة التاء في " لات "

قال الأعلم في علة زيادة التاء في " لات " : وزيدت لأحد وجهين : إمّا أن يكونوا زادوها على معنى الكلمة ؛ لأنّ " لا " كلمة و " ثَمّ " كلمة ، وإمّا أنْ يكونوا زادوها للمبالغة في معناها من نفي وغيره .[52]

مناقشة المسألة :

في هذه المسألة يرى الأعلم أنّ علة زيادة التاء في " لات " لأحد وجهين إمّا أن يكونوا زادوها على معنى الكلمة ؛ لأنّ " لا " كلمة و " ثَم " كلمة ، وإمّا أنْ يكونوا زادوها للمبالغة في معناها من نفي وغيره ، وقد ذكر الزمخشري أنّ (لات) هي المشبّهة بليس زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على ربّ وثَمّ للتوكيد ، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل إلّا على الأحيان ولم يبرز إلّا أحد مقتضيبيها إمّا الاسم ، وإمّا الخبر وامتنع بروزهما جميعاً ، و أنّ هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وهي عند الأخفش لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الأحيان [53]

[52] - النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 1/ 283

[53] - الكشاف ، ص918

وكذلك ابن منظور حكى عن شمر قوله : أجمع علماء النحويين من الكوفيين والبصريين أن أصل هذه التاء التي في لات هاء، وُصِلت بلا فقالوا لاةَ لغير معنى حادث، كما زادوا في ثمّ وثمةّ ولزمت، فلما وصَلوها جعلوها تاء[54]

ولقد تطرّق إلى هذه المسألة نحاة عدة منهم :

ابن مالك الذي رجّح إلحاق لات بليس على إلحاق " ما "و " إن " و " لا " ؛ لأنّ اتصال التاء بها جعلها مختصة وشبيهة بليس في اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس ، إلّا أنّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في " إنّ " وكثرته في " لا" مجردة ، وقصره في " لا " مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه [55]

وابن الناظم في شرحه لألفية ابن مالك قال : وقد تزاد التاء مع " لا " لتأنيث اللفظ ، والمبالغة في معناه ، فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان، لا غير، نحو : " حين وساعة وأوان " [56]

وأبو حيان الأندلسي ذكر اختلاف النحويين في " لات " فقال : فذهب سيبويه إلى أنّها مركبة من "لا " والتاء . وذهب الأخفش والجمهور إلى أنّها " لا " زيدت عليها التاء كما زيدت على " ثمّ "، فقيل : ثُمّتَ .

وذهب ابن الطّراوة وغيره إلى أنّها ليست للتأنيث ، وإنّما هي زائدة على الحين ، وقد سبقه إلى ذلك أبو عبيد ، وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أنّ الأصل في " لات " " ليس " ، قال : " ويظهر لي أنّ الأصل في " لات " " ليس " فأبدل من السين التاء ، كما فُعل ذلك في سِتّ، ثمّ قُلبت الياءُ ألفاً ؛ لأنّه كان الأصل في لَيسَ لاسَ ؛لأنّها فَعِلَ ، وكأنهم كرهوا أن يقولوا ليت ، فيصير لفظُها لفظَ التمني ،ولم يُفعل هذا إلّا مع الحين . [57]

والمرادي الذي رأى أنّ " لات " : حرف نفي ، أصله " لا " ثمّ زيدت عليها التاء كما زيدت في " ثُمّت " و " ربّتَ " هذا مذهب الجمهور ، وقيل : هي مركّبة من " لا " والتاء ، فلو سمّيت بها حكيت .[58]

---

[54] - لسان العرب ، 4 / 3520
[55] - شرح التسهيل ، 1/ 375
[56] - شرح ابن الناظم ، ص 108
[57] - التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، 4 / 289
[58] - الجنى الداني ، ص 485 – 486

و قال الشاطبي في أصل " لات " : النحويون فيها مختلفون على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنّها لا زيدتْ عليها التاء لمجرد تأنيث الحرف ، كثُمَّت و رُبَّت ؛ لأنّها كلمة ، وإمّا مبالغة في المعنى المراد من نفي أو غيره .
والثاني : أنّها حرف مستقلٌ بنفسه ، ليس أصلها " لا " .
والثالث : أنّها ليس بعينها ، لكن غُيّرت وأبدلت سينها تاءً ، كما قالوا : سِتّ وأصله : سِدْس بدليل التصغير على سُدَيس ، والتكسير على أسداس ، فصارت ليت ، ثمّ انقلبت الياء ألفاً لتحركها في الأصل إذ أصُلها عندهم لَيِس وانفتاح ما قبلها ، فصارت لات ، فلمّا تغيرت اختصّت بالحين [59]
أمّا ابن هشام فذكر أنّهم اختلفوا في حقيقة " لات" ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول : وفيه رأيان ، أحدهما : جعل " لات " كلمة واحدة (فعل ماض) .
والثاني : جعل أصل " لات " هو (لَيِس) بكسر الياء ، وقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومن ثَمَّ أبدلت السين تاءً ، وفي هذين الرأيين تكون التاء غير زائدة في لات ، بل هي من أصل الكلمة .
والمذهب الثاني : أنّها كلمتان : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما في رُبّتَ و ثُمَّتَ ، وإنّما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور .
والثالث : أنّها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنّها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة .[60]
وكذلك خالد الأزهري رأى أنّ أصل " لات " هو " لا " النافية ، ثمّ زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو المبالغة في معناه ، أو لهما. وأنّها خصت بنفي الأحيان ، وزيادة التاء فيها أحسن منها في ثمّت وربّت ؛ لأنّ " لا " محمولة على ليس ، وليس تتصل بها التاء [61] .
والسيوطي ذكر في شرحه لألفية ابن مالك : أنّ (لات) هي : لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة على المشهور [62]

[59] - المقاصد الشافية للشاطبي ، 2/ 259
[60] - مغني اللبيب ، 1/ 270-271
[61] - شرح التصريح على التوضيح ، 284 -285
[62] - انظر شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ،ص 155

خلاصة القول في هذه المسألة : أنّ هناك خلافاً بين النحويين في أصل هذه التاء إذ يوجد من النحويين مَنْ عدّ هذه التاء زائدةً ، للتأنيث كما زيدت في ثمّتَ ، أو أنّها زيدت للمبالغة في معناها من نفي وغيره ، وعلى هذا الرأي مضى الأعلم وجمهور النحاة أو أنّها زيدت للتوكيد ، وهو رأي الزمخشري .

وهناك رأي آخر لم يعدّها زائدةً ، بل عدّها من أصل الكلمة ، وهؤلاء جعلوا " لات " هي عينها ليس، والتاء بدل من السين ، و قلبت ياء ليس ألفاً إذا كان أصلها لاس .

6 – علة ملازمة الهاء لـ " أي " في المنادى

قال الأعلم : وألزموه هاء دلالة على خروجه عمّا كان عليه في الكلام ، وعوضاً من المحذوف منه ، والذي حذف منه الإضافة كقولك : أيّ الرجلين ؟ وأيّ القوم ؟ [63]

مناقشة المسألة :

يرى الأعلم في هذه المسألة أنّ الهاء تلزم " أيّ " للدلالة على خروجه عمّا كان عليه في الكلام وعوضاً من المحذوف منه .

ولقد ذكر هذه المسألة عدد من النحاة منهم الزجاج بقوله : فـ " أيُّ " : اسم مفرد منادى ، و " ها " : صِلةٌ

لِـ " أيُّ " [64]

وأبو علي الفارسي الّذي قال عن قول سيبويه : قال : وأمّا الألف والهاء اللّتان لحقتا " أيّ " توكيداً فكأنّك كررت " يا " مرتين إذا قلت : يا أيُّها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ، " ها " و " ذا " إذا قلت : ها هو ذا [65]

وابن جني الّذي قال : أنّ (ها) في (أيّها) ها هنا للتنبيه عندنا ، وزعم أبو إسحاق : أنّ (ها) عوض عن المضاف إليه ؛ لأنّ حكم أيّ : أن يكون مضافاً أبداً ، فلمّا خُلِع عن الإضافة عوّض عن المضاف إليه (ها) . وهذا الذي ذكره باطل أيضاً ؛ لأنّا رأيناهم حذفوا المضاف إليه من أسماء ، ومع ذلك لم يعوضوا عنه شيئاً . قال تعالى : "

[63] - النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 2/ 146

[64] - الجمل ، ص 150

[65] - التعليقة علي كتاب سيبويه ، 1/ 342

قال الذين استكبروا إنّا كُلٌّ فيها " [66] . والأصل : إنّا كلّنا فيها ، فحذف المضاف إليه من (كلّ) ولم يعوّض شيء منه . [67] . وعدّها ابن مالك حرف تنبيه . [68]

وكذلك أبو حيان بقوله : وتلزم بعدها هاء التنبيه مفتوحة الهاء ، وضمها لغة بني مالك من بني أسد [69]

وقال المرادي : إذا نوديت " أيّ " فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها " ها " التنبيه مفتوحة الهاء ، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم الإشارة – لغة بني مالك من بني أسد – وقد قرئ بها . فإن قلت : لِمَ لزمها " ها "التنبيه ؟ قلت : لتكون " ها " عوضاً ممّا فات " أيا " من الإضافة .[70]

وكذلك السيوطي بقوله : وإذا نودي " أي " وجب بناؤها على الضم ، وإيلاؤها هاء التنبيه إمّا عوضاً من مضافها المحذوف ، أو تأكيداً لمعنى النداء [71]

وقال السيوطي أيضاً : وقيل : إنّ هاء التنبيه في يا أيّها الرجل ليست متصلة بـ " أيّ " بل مُبْقاة من اسم الإشارة ، والأصل : يا أيُّ هذا الرجل ، فـ " أيُّ" منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه ، وحذف " ذا " اكتفاء بها من الرجل عليها ، وعليه الكوفيّون [72]

---

[66] - سورة غافر ، الآية 48 .
[67] - شرح اللمع ،289
[68] - شرح الكافية لابن مالك ، 1318
[69] - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، 5/ 2193
[70] - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، 1/ 1075
[71]- همع الهوامع ، 38 / 2 .
[72] - همع الهوامع ، 2/40

خلاصة

القول في هذه المسألة أنّ القليل من النحويين عللوا ملازمة الهاء ل " أي " و لم يتفقوا على رأي واحد فذهب بعضهم أمثال سيبويه والسيوطي بأحد رأييه إلى أنّ ملازمتها " أيّ " للتوكيد ، ومنهم مَن ردّ العلّة فيها إلى تعويض المحذوف ، وهذا ما ذكره أبو إسحاق و الأعلم والسّيوطي بأحد رأييهما ، و أبطل ابن جنّي هذا التّعليل مستنداً إلى ورود حذف المضاف إليه في القرآن الكريم من غير تعويض ،ولقد تفرّد الأعلم بعلة أخرى لم يذكرها غيره ، وهي : علّة الدّلالة على خروجه عمّا كان عليه في الكلام .

نتائج البحث :

1- التعليل النحوي قديم قِدم النحو ذاته ، ولكنّه تطور مع تطور علوم النحو واللغة غير أنّه لم يَسلم من الانتقادات التي دعت إلى تحرير النحو من هذه العلل .

2- أغلب النحاة عللوا تصدر "ربّ " لدلالتها على التقليل و مضارعتها حرف النفي " لا "

3- لقد وافق الأعلم في تعليلاته إجماع النحويين في جلّ مسائله .

4- لقد تفرّد الأعلم عن النحاة في تعليله لبعض المسائل ، نحو مسألة استخدام الألف في التثنية دون الجمع ، ومسألة ملازمة الهاء ل " أي " في المنادى .

المصادر والمراجع :

1- الأزهري ، خالد بن عبد الله الأزهري ، (ت 905هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، تحقيق محمد باسل عيون السود

2- الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان بن عيسى ، (ت 476 هـ) ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، دراسة وتحقيق : الأستاذ رشيد بلحبيب ، د ، ط

الأفغاني ، سعيد ، نظرات في اللغة عند ابن حزم ، دار الفكر ، بيروت ، (1389هـ – 1969م) ط2 . [3]

4- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد . أسرار العربية . دمشق : مطبعة الترقي ، 1377هـ – 1957م . تحقيق : محمد بهجت البيطار .

5- الباقولي ،علي بن الحسين ، 543 هـ ، شرح اللمع في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 – 2007 م تحقيق : الدكتور محمد خليل مراد الحربي

6- الجرجاني ، علي بن محمد السيد الشريف . التعريفات . دار الفضيلة ، القاهرة ، (ت 816هـ – 1413م) ، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي

7- أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي (ت 745هـ) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط1 148هـ – 1998م ، تحقيق : د رجب عثمان محمد

8- أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي (ت 745هـ) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، دار القلم ، دمشق ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي

9- الدينوري ، الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري ، ثمار الصناعة ، نشره إدارة الثقافة والشر بالجامعة ، الرياض ، دراسة وتحقيق : د . محمد خالد الفاضل

10- ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي (ت 688 هـ) ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، دار الغرب الإسلامي ط1 1407 – 1986 م

11 – الرضي ، محمد بن الحسن . شرح الرضي لكافية ابن الحاجب . ط1 . المملكة العربيّة السّعوديّة : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة . 1417 هـ – 1996م. دراسة وتحقيق : الدكتور يحيى بشير مصري .

12- الزّبيدي ، محمد بن الحسن الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .

13- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق (327 هـ) ، الإيضاح في علل النحو ، دار النفائس ، بيروت ، ط2 ، 1399هـ – 1979 ، تحقيق : الدكتور مازن مبارك

14- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت 327هـ) . الجُمل . ط1 . لبنان : مؤسسة الرسالة ، و الأردن : دار الأمل . (1404 هـ – 1984م) تحقيق : الدكتور على توفيق الحمد .

15- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ) كتاب اللامات ، دار الفكر ، ط 2 1405هـ – 1985م ، تحقيق : مازن مبارك .

16 – الزركلي ، خير الدّين ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط 15 ، 2022م .

17- الزّمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عُمر ، (ت 538 هـ) ، الكشّاف عن حقائق التّنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، خرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط 2 ، 1430هـ – 2009 م .

18 – ابن السراج ، محمّد بن سهل . الأصول في النحو . ط3 . بيروت : مؤسسة الرسالة ،1417 هـ – 1996م ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي .

19- ابن سلام ، محمد بن سلام الجمحي (ت 231هـ) طبقات فحول الشعراء . دار المدني ، جدة ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر

20- السيرافي ، الحسن بن عبد الله . شرح كتاب سيبويه . ط1 . بيروت :دار الكتب العلميّة . 2008 م . تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي .

21- السيوطي ، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت 911 هـ) ، الاقتراح في أصول النحو ، دار البيروني ، ط2 ، 1427هـ - 2006م ، تحقيق : عبد الحكيم عطية

22 - السيوطي ، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت 911 هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط1 ، 1384 هـ - 1965م .

23- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) ، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط1 ، 1421هـ - 2000م

24- السّيوطي ، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . ط1 . بيروت : دار الكتب العلميّة . 1418هـ - 1998م . تحقيق : أحمد شمس الدين .

24- الشاطبي ، ابراهيم بن موسى (ت 790هـ) المقاصد الشافية ، جامعة أم القرى ، ط1 1428هـ - 2007م تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين .

26- الطائي ، حاتم ، ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدم له : أحمد رَشاد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 1423 هـ - 2002م .

27- الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار (ت377 - 987 م) ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ط1 ، 1410هـ - 1990 ، تحقيق : الدكتور عوض بن حمد القوزي

28- أبو الفتح ، عثمان بن جنّي ،(ت 392هـ) الخصائص ، دار الكتب المصريّة ، ط2 ، سنة النّشر ، 1331هـ - 1913 م ، تحقيق محمّد علي النّجار .

29- أبو الفتح ، عثمان بن جنّي ، (ت 392هـ) علل التثنية ، دار النشر : مكتبة الثقافة الدّينية ، تحقيق : الدّكتور صبحي التميمي

30 – القِفطي ، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف ، (ت 624 هـ) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، دار الفكر العربي- القاهرة ، مؤسسة الكتب الثّقافية ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ - 1986م .

31- الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094هـ - 1683م) ، الكليات ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1419هـ - 1998م

32- المالقي ، أحمد بن عبد النّور ، (ت 702 هـ) ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، تحقيق : أحمد محمّد الخراط .

33- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت 672هـ) ، شرح التسهيل ، هَجر للطباعة والنشر ، ط1 1410هـ - 1990م ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون

34- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، شرح الكافية الشافية ، دار المأمون للتراث ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي

35- المبرّد ، محمّد بن يزيد . المقتضب . ط3 . القاهرة . 1415هـ - 1994م ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة .

36- المرادي ، الحسن بن قاسم ، (ت 749 هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، شرح و تحقيق الدكتور ،عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 1422 هـ - 2001 م

37- المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 1413هـ - 1992 م ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه و الأستاذ محمّد نديم فاضل

38- ابن مضاء القرطبي ، أحمد بن عبد الرحمن . الرد على النحاة . ط1 . دار الاعتصام . 1399هـ - 1979م . دراسة وتحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا .

39- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم . لسان العرب . ط1 . لبنان : منشورات دار الأعلمي . 1426هـ - 2005 م ، مراجعة وتدقيق : الدّكتور يوسف البقاعي ، و إبراهيم شمس الدّين ، و نضال علي .

40- ابن النّاظم ، أبي عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك ، (ت 686هـ) ، شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق ، محمّد باسل عيون السّود ، منشورات ، محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1420هـ - 2000 م .

41 – ابن هشام ، عبد الله جمال الدّين بن يوسف . (1386 هـ) . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ط1 . إيران : مؤسسة الصادق . تحقيق : محمد مُحي الدّين عبد الحميد .

42- ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش . شرح المفصل للزمخشري . ط1 . بيروت : دار الكتب العلميّة . 1422 هـ - 2001م . قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب .